

\* خليل شاهين

## الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار "معركة أيلول" وتداعياتها

**دخل** "استحقاق أيلول/سبتمبر" قاموس المصطلحات السياسية الأكثر تداولاً في الأشهر القليلة الماضية، مع أن شكوكاً أثيرت في شأن إمكان أن يبقى في قيد التداول إلى ما بعد أيلول/سبتمبر. ولم يكن لهذا "الاستحقاق" أن يذيع صيته لولا أنه شكّل بجدارة أحد مرتكزات التحركات الدبلوماسية والميدانية المتضادة في كل من السياستين الفلسطينية والإسرائيلية، وكذلك أحد مرتكزات التحركات الدبلوماسية العربية والأميركية والأوروبية.

وكلما كان يتم الاقتراب أكثر من هذا الاستحقاق، كان الموقفان الفلسطيني والإسرائيلي يضيفان عليه مزيداً من الأهمية يجعله يطغى على ما سواه في المشهد السياسي العام. فقد أبدى الفلسطينيون إصراراً على تحويله إلى محطة يُنقل فيها ملف الدولة والحدود إلى الأمم المتحدة، بينما أظهر الإسرائيليون إصراراً مقابلاً على إحباط هذا التوجه باستخدام شتى وسائل الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري، فضلاً عن تسريع عمليات الاستيطان والتهويد وفرض الوقائع الجديدة في نطاق جغرافيا الدولة التي تشكل أساس "استحقاق أيلول". وفي حين استقوى الفلسطينيون بالعرب والاعترافات المتتالية بالدولة الفلسطينية على خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وظّف الإسرائيليون عناصر الدعم السياسي الأميركي، والتلكؤ الأوروبي، وميزان القوى المختل لمصلحة دولة الاحتلال، من أجل فرض التراجع على الفلسطينيين قبل موعد "الاستحقاق"، أو إفراغه من مضمونه عندما يحين موعد طرحه أمام الأمم المتحدة، أكان ذلك على مستوى مجلس الأمن أم الجمعية العامة.

وعلى المستوى الفلسطيني، فإن الرأي العام يبدو منشغلاً أكثر بانتظار جلاء غبار "معركة أيلول/سبتمبر" وتداعياتها على أوضاع الشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي يتحول اتفاق المصالحة إلى مجرد "اتفاق رف" يدير الانقسام بدلاً من إنهائه. أما الأوضاع المعيشية المتردية فتشدد وطأتها مع تفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية حتى قبل أن تواجه سيناريو "العقوبات" الاقتصادية والمالية الخارجية، ويأكل تمدد مشروع الاستيطان والتهويد ما تبقى من جغرافيا الدولة الموعودة، ولا سيما في قلب عاصمتها القدس، وتزيد الإجراءات الإسرائيلية في تكلفة فاتورة التوجه إلى الأمم المتحدة، وذلك بتصعيد دموي ضد قطاع غزة المحاصر، وحملات اعتقال واسعة تُشن في عمق المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتهديدات بسحب ما تبقى من صلاحيات تمارسها السلطة بموجب "ما تبقى" أصلاً من اتفاق أوسلو، وإجراءات عقابية متصاعدة بحق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، إلى جانب استعدادات "حربية" لمواجهة

انفجار ربما يصل إلى مستوى الانتفاضة وتتحسب له أوساط سياسية وأمنية إسرائيلية سواء نجحت المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة، أم أخفقت.

## ”استحقاق“ يلفه الغموض

غير أن القضية الأبرز وراء فتور الاهتمام لدى قطاعات من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وفي أراضي ١٩٤٨، والشتات، تكمن في عدم وضوح ”الاستحقاق“ نفسه، في وقت سعت القيادة الفلسطينية لحشد التأييد الشعبي لخيار التوجه نحو الأمم المتحدة، وشكلت لهذا الغرض لجنة وطنية عليا بمشاركة أعضاء من اللجنة التنفيذية، ومكتباً تنسيقياً للجان الناشطة ضمن حملة ”فلسطين الدولة ١٩٤٨“ دعماً لمطلب قبول فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، فضلاً عن تشكيل حركة ”فتح“ لجنة أخرى للغرض نفسه، وتركيز نشاطها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وكانت المشكلة الرئيسية في هذا التحرك السياسي والإعلامي والجماهيري أنه سعى لحشد الدعم لتحرك دبلوماسي لا تُعرف نقطة نهايته، أكان ذلك بتقديم طلب إلى مجلس الأمن الدولي لقبول دولة فلسطين عضواً كاملاً، أم تقديم طلب إلى الجمعية العامة لقبول فلسطين ”دولة غير عضو“ في الأمم المتحدة، أم الاكتفاء برفع مستوى بعثة فلسطين (منظمة التحرير) المراقبة بما يمكن من الحصول على عضوية كاملة في عدد من المنظمات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة. وبينما اعتبر البعض عدم الإعلان رسمياً بشأن مضمون مشروع القرار الذي يمكن أن يقدم إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ”غموضاً بنأء“ يربك السياسة الإسرائيلية ويتفادى إثارة خلافات مبكرة ربما تتطور إلى مجابهة دبلوماسية مع أطراف دولية فاعلة قبل موعد ”استحقاق أيلول/سبتمبر“، ولا سيما مع الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، ذهب البعض الآخر إلى تفسير ذلك كأحد تجليات حالة الارتباك في الأوساط القيادية الفلسطينية جرّاء الضغوط الإسرائيلية والأميركية، والأوروبية إلى حد ما، فضلاً عن خلافات في هذه الأوساط القيادية بشأن جدوى المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وتأثيرها في فرص استئناف العملية التفاوضية التي لا يزال الرهان قائماً عليها.

واللافت أن هذا ”الغموض“ يشمل أيضاً أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي أعلنت دعمها التوجه نحو الأمم المتحدة، من دون أن يتاح لمعظم أعضائها المشاركة في بلورة مشروع القرار، أو على الأقل الاطلاع على مضمونه، أكان ذلك لطلب العضوية الكاملة، أو ”دولة غير عضو“، أو رفع مستوى تمثيل البعثة الفلسطينية المراقبة، على الرغم من استمرار صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعضو اللجنة المركزية لحركة ”فتح“، في إصدار الدراسات وأوراق العمل التي تدافع عن حق فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق نقلت الوكالات الإخبارية المحلية أن عريقات ”انتهى من إصدار الدراسة رقم ٧ متضمنة مجموعة من الدراسات وأوراق العمل المتعلقة بالمجالات القانونية والسياسية والإجرائية والإعلامية الخاصة بعضوية فلسطين على حدود الرابع من حزيران [يونيو] ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.. وتتضمن الدراسة التي تقع في ١٠٦ صفحات من القطع الكبير باللغتين العربية والإنجليزية خيار الاعتراف وخيار العضوية وإجراءات ومراحل تقديم الطلب وما هو واجب عمله، وكذلك النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والنظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة وطلبات العضوية“ (وكالة ”معا“ الإخبارية، ٢٨/٧/٢٠١١). ومع ذلك، لا تشير هذه الدراسات والأوراق المتتالية إلى أن الموقف الرسمي الفلسطيني استقر على خيار محدد بشأن مشروع القرار المتعلق بـ ”استحقاق أيلول/سبتمبر“، والجهة التي سيُقدّم إليها، وتوقيت تقديمه.

ولعل ما عزز ”غموض“ مشروع القرار المنتظر، قرار المجلس المركزي الفلسطيني المعلن في ختام دورة

اجتماعاته في ٢٨ تموز/ يوليو الماضي، إذ إنه لم يكف القيادة الفلسطينية التقدم بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين حصراً، وإنما اكتفى بترك الباب موارباً بشأن طلب الاعتراف بالدولة وحدودها، أو طلب العضوية الكاملة، كأحد الخيارات المطروحة ضمن خطة التحرك السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة. فقد نص قرار المجلس في بيانه الختامي على ما يلي: "انطلاقاً من الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة أسوة بكل شعوب الأرض وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، وفي ظل هذا التأييد العالمي الجارف لحق شعبنا في الاستقلال والحرية، فإن المجلس المركزي يقرر تقديم الدعم الكامل للقيادة وتفويضها مواصلة خطة التحرك السياسي والدبلوماسي من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول [سبتمبر] المقبل للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران [يونيو] ١٩٦٧ والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٨/٧/٢٠١١).

أمّا على مستوى الجامعة العربية التي قال أمينها العام نبيل العربي في مقابلة متلفزة (قناة "العربية"، برنامج "ستوديو بيروت"، ٢٥/٨/٢٠١١) أنه ينصح الفلسطينيين بالتوجه إلى الجمعية العامة لا إلى مجلس الأمن، فقد عقدت لجنة مبادرة السلام العربية التابعة لها اجتماعاً في الدوحة في ٢٣ آب/ أغسطس الماضي، أعلنت في ختامه تمسكها بالقرار العربي التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة على خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأقرت اللجنة خطة العمل التي أعدتها اللجنة المصغرة لتنفيذها خلال المرحلة المقبلة من أجل حشد التأييد الدولي للطلب الفلسطيني التوجه إلى الأمم المتحدة (شبكة "فلسطين" الإخبارية، ٢٣/٨/٢٠١١).

والمثير للدهشة أن "الغموض"، أو "الارتباك"، في مسار "استحقاق أيلول/سبتمبر"، ظل حاضراً على الرغم من تحذيرات فلسطينية مبكرة من التأثير السلبي لذلك، ومن ضمنها ما لخصه كميل منصور، عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورئيس لجنة الأبحاث فيها، في مقدمة دراسة له عن الخيارات الفلسطينية في الأمم المتحدة، نشرتها صحيفة "الأيام" الفلسطينية في ١٠ تموز/ يوليو الماضي، وقال فيها: "تقترب بسرعة من استحقاق أيلول [سبتمبر] ٢٠١١، وتكثر الاجتهادات حول ما هو ممكن وما هو غير ممكن فيما يخص التوجه إلى الأمم المتحدة. وقد تسبب هذا الأمر في بلبله لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي، إذ ليس واضحاً أي من هذه الاجتهادات نابع عن اعتبارات سياسية فلسطينية مسبقة، وأي منها عن فهم كاف للإجراءات في الأمم المتحدة، وأي عن توقعات معينة لكيفية تصويت بعض الدول في مجلس الأمن والجمعية العامة، أو حتى عن ضغوط خارجية." وبعد عرضه الخيارات المتاحة، قال منصور إنه ليس من السهل وضع أولويات فيما يخص هذه الخيارات، "فمن جهة أولى، يجب التشديد على أنه من غير المناسب من الناحية المبدئية تحديد الأولويات بحسب فرص نجاح كل خيار في الأمم المتحدة، إذ إن معيار النجاح يجب أن يكمن في التقدم نحو تحقيق أهدافنا الوطنية، وليس بالضرورة في الحصول على هذا أو ذاك القرار. فقد يؤدي فشل إجرائي أي في الأمم المتحدة (من جراء فيتو أميركي مثلاً) إلى مكاسب سياسية على المدى المتوسط، في حين قد يكون تصويت للجمعية العامة لصالحنا مكسباً هامشياً ليس إلّا. من جهة ثانية، تجد القيادة الفلسطينية نفسها أمام معركة سياسية - دبلوماسية حافلة بالمخاطر بعد تعثر المفاوضات، وتفاقم الممارسات الإسرائيلية العدائية، وتراجع الولايات المتحدة، واهتزاز النظام العربي الناتج عن الثورات العربية المجيدة. وعلى القيادة الفلسطينية أن تتلمس طريقها، على الرغم من المخاطر والضغوط المتصاعدة في هذه الفترة الحرجة، فيما يخص العلاقة المعقدة بين توجهها إلى الأمم المتحدة من جهة، وإتمام إجراءات المصالحة، والاستعداد لاحتمال استفزازات إسرائيلية ولتعبئة شعبية لمواجهةها."

## تساؤلات أيلول/سبتمبر وما بعده

سواء توجهت القيادة الفلسطينية بطلب عضوية كاملة عبر مجلس الأمن، أو "دولة غير عضو" عبر الجمعية العامة، فإن العديد من الشخصيات السياسية والثقافية والأكاديمية الفلسطينية بات يرفع صوته لي طرح المخاوف التي تساور الجمهور الفلسطيني في الوطن والشتات بشأن تداعيات "استحقاق أيلول/سبتمبر"، ولا سيما من حيث مدى تأثير المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة في دور منظمة التحرير ومكانتها التمثيلية للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، باعتبارها الجهة المخولة المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمها حق عودة اللاجئين إلى الديار التي هُجروا منها، وحق تقرير المصير لجميع الفلسطينيين، فضلاً عن جدوى "استحقاق أيلول/سبتمبر" إذا كان مجرد خطوة تكتيكية لتحسين شروط العودة إلى مفاوضات تعتبرها أغلبية الفلسطينيين عبثية.

وكانت شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨ والشتات وقّعت مذكرة موجهة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقادة الفصائل والمنظمات الجماهيرية والمدنية أثارَت فيها هذه المخاوف بشأن مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في حال استبدال مقعدها في الأمم المتحدة بمقعد دولة عضو، أو غير عضو، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سياسية وقانونية في حق الفلسطينيين خارج الضفة والقطاع في التمثيل على مستوى الأمم المتحدة، وحق اللاجئين في العودة، وكذلك حق جميع الفلسطينيين في تقرير المصير.

وأكدت المذكرة (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٥/٨/٢٠١١) أهمية المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وطالبت بإنجاحها "في تشكيل منعطف استراتيجي في ظل وصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، يستند إلى شق مسار سياسي وكفاحي جديد، على قاعدة تحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة الاعتبار للتمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية"، ورأت أن هذه المبادرة "يجب أن ترتبط بنقل القضية الفلسطينية بكل أبعادها وجوانبها إلى الأمم المتحدة، بما يكفل الحفاظ على الحقوق الوطنية، بما في ذلك تلك التي تضمنتها قرارات الأمم المتحدة منذ بدء الصراع وحتى الآن، وفي مقدمتها القراران رقم ١٨١ و١٩٤، مع وجوب تحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها بموجب ميثاقها".

واعتبرت المذكرة أن هذه المبادرة الدبلوماسية يجب أن تجدد "التأكيد على أن الفلسطينيين شعبٌ لديه حقوق وطنية وإنسانية أساسية، أهمها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي سُردوا منها قسراً، وحق تقرير المصير، وحق الاستقلال الوطني والسيادة في دولة مستقلة"، وأن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتستمد شرعيتها من الشعب في الوطن والمنفى، وهي الجهة المخولة بالمطالبة بالحقوق الرئيسية للشعب الفلسطيني. كما أنها كيان معترف به بصفته الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من قبل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٢٣٦، ٢٢ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٧٤". وشددت على أن "كافة المبادرات الدبلوماسية، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة في أيلول [سبتمبر]، يجب أن تحافظ على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، وأن تحمي وتعزز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف".

وجاء إصدار هذه المذكرة بعد يوم واحد من نشر وثيقة قانونية أعدها البروفسور غاي غودوين غيل (Guy S. Goodwin-Gill)، وهو خبير قانوني في جامعة أكسفورد البريطانية، ومن أبرز أعضاء الفريق القانوني الذي انتصر في محكمة العدل الدولية في سنة ٢٠٠٤ في قضية بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية. وحذرت الوثيقة التي جاءت بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية، الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومسألة التمثيل الشعبي"، من المخاطر

الكبيرة التي تشكلها مبادرة الأمم المتحدة في حال تضمنت نقل تمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين، إذ إن هذا الأمر سيلغي الوضعية القانونية التي تتمتع بها منظمة التحرير في الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٥ (والمعترف بها دولياً منذ سنة ١٩٧٤) كالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن هذه الخطوة "ستؤثر سلباً على تمثيل حق تقرير المصير، لأنه حق يخص كل الفلسطينيين سواء تواجدوا في داخل الوطن المحتل أو خارجه". ويؤكد الرأي القانوني أن "هذا التغيير في الوضع التمثيلي سيهدد بشكل كبير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأماكنهم التي هُجروا منها قسراً" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٤/٨/٢٠١١).

ونقلت وكالة "معاً" عن كريمة النابلسي، البروفسورة في جامعة أكسفورد، تأكيداً أن هذا الرأي القانوني موجود في حيازة المسؤولين الفلسطينيين، وقالت: "لن يقبل أي فلسطيني، بلا أي شك، خسارة حقوق أساسية على هذا المستوى من أجل مبادرة دبلوماسية محدودة إلى هذه الدرجة في أيلول [سبتمبر]".

وتسبب نشر الرأي القانوني ومذكرة الشخصيات الفلسطينية بدفع مسؤولين فلسطينيين إلى الإقرار بتسلمهم الوثيقة التي أعدها البروفسور غودوين غيل، لكن مع التقليل من شأن المخاطر التي تحذر منها. وقالت حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في تصريحات نقلتها وكالة "معاً" الإخبارية في ٢٥ آب/أغسطس، إن خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بدولة فلسطين "لا تستدعي إثارة أي مخاوف بإضعاف دور منظمة التحرير كممثل لقضايا الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وإن القيادة الفلسطينية تسعى لتطوير مركزية وعضوية منظمة التحرير من خلال استحقاق أيلول [سبتمبر]". وأضافت: إن هذه الخطوة لن تلغي دور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار تمثيلي أوسع لقضايا الفلسطينيين في الداخل، وقضايا اللاجئين وحق العودة في الخارج، معتبرة أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل عن الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة لحين الاعتراف بها وتغيير صفتها من عضو مراقب إلى دولة".

وفي ردها على الرأي القانوني للخبير غودوين غيل، قالت عشراوي: إنها وجهات نظر وملحوظات قُدمت لنا ولم تكن أصلاً غائبة عن حواراتنا واستعداداتنا للأمر، ونحن متنبهون لذلك بشكل جيد. وتابعت: إننا سنعمل على انتزاع اعتراف دولي وقانوني بدولة فلسطين التي ستمثلها في المحافل الدولية منظمة التحرير التي لا يمكن أن تكون عضواً كاملاً لأنها ليست دولة، ولا يمكن الاعتراف بأجسام تمثيلية بصفة دولة. وعليه، سنسعى للدولة، ولو بصفة عضو غير كامل العضوية، بالحد الأدنى كخطوة أولية في رحلة تثبيت الحق الفلسطيني.. وسيكون أيلول/سبتمبر مجرد بداية لهذه المعركة الوطنية التي سنخوضها في مجلس الأمن والجمعية العامة وحتى المحكمة الدولية وجميع المحافل العالمية المهمة والمؤثرة.

أمّا عريقات فقال في تصريح صحافي إن "القيادة الفلسطينية، وبالتعاون مع الجامعة العربية ودولة قطر، قامت باستشارات قانونية معمقة في مختلف أنحاء العالم حول كافة هذه المسائل، وإن الطلب الذي سوف يقدمه الرئيس محمود عباس لمجلس الأمن سوف يقترن بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين"، مشيراً إلى أن "منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى صاحبة الولاية في المفاوضات النهائية، وأن المجلس الوطني سيبقى برلمان دولة فلسطين" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٦/٨/٢٠١١).

وأكد نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية، ومفوض العلاقات الدولية لحركة "فتح"، في تصريح صحافي في أثناء زيارته لموسكو (وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، ٢٦/٨/٢٠١١)، أن "إعلان الدولة الفلسطينية لن يلغي منظمة التحرير الفلسطينية، حيث إن معظم الاعترافات بالدولة الفلسطينية أتت عام ١٩٨٨، وقرار إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية هو قرار داخلي فلسطيني، وتبقى المنظمة منظمة الشعب الفلسطيني وإطار وحدته الوطنية".

## أيلول/سبتمبر.. والمفاوضات

إن الدعوة إلى العودة إلى المفاوضات عبر التلطي وراء الخشية على حق العودة من مبادرة التوجه إلى الأمم المتحدة تثير مفارقة غريبة، ولا سيما أن قضية اللاجئين تُعد من أبرز قضايا الحل النهائي المؤجلة أصلاً، بموافقة رسمية فلسطينية، في أي مفاوضات محتملة. ولا تختلف وجهة النظر هذه من حيث الجوهر مع موقف الرئيس عباس الذي يواصل التشديد على أن الخيار الفلسطيني الأول والثاني والثالث هو العودة إلى المفاوضات، سواء حصل الفلسطينيون على القرار الذي يريده من الأمم المتحدة، أم أخفقوا في ذلك. ففي حديث للرئيس عباس إلى صحيفة "الوطن" السعودية في ١٥ آب/أغسطس الماضي، قال: "لم نقرر التوجه إلى الأمم المتحدة كبديل عن المفاوضات، فما زلنا نؤكد أن المفاوضات ستبقى خيارنا الأول للوصول إلى السلام، سواء قبل أيلول [سبتمبر] أو بعده، بل وأكثر من ذلك فنحن نعتقد أن نجاحنا في هذا المحفل الدولي سيعزز فرص الدخول في مفاوضات جادة"، على الرغم من إقراره بالاصطدام "بحقائق ما عادت خافية على أحد، أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها أن الحكومة الإسرائيلية لم تعط مؤشراً واحداً، ولم تمنحنا بصيص أمل بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة المسؤولة التي من شأنها أن تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع في المنطقة، وثالثها أن القوى الدولية الراحية لعملية السلام باتت عاجزة عن إقناع إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات وبالكف عن سياساتها الاستيطانية والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً محفوفاً بالمخاطر!"

ومع ذلك، جرى الكشف عن لقاءات سرية بين الرئيس عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس لبحث أسس العودة إلى المفاوضات، وهي لقاءات تكتّم عليها الجانب الفلسطيني إلى أن كشفها بيرس نفسه، الذي قال: "إن هناك اتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، جرت وتجري، وإنها حققت تفاهات عدة في الكثير من القضايا، وإن ثمة إمكانية أن تنتهي إلى استئناف المفاوضات المباشرة حول التسوية الدائمة قبل نهاية سبتمبر/أيلول القادم، موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة". وأضاف بيرس في حديث إلى صحيفة "الشرق الأوسط" نشرته في عددها الصادر في ٣٠ تموز/يوليو الماضي، أنه يشارك شخصياً في هذه الاتصالات ويلتقي الرئيس عباس. وكشف أنهما فتحا صفحة على "الفايس بوك" بمبادرة من "مركز بيرس للسلام" في يافا، يشترك فيها مئات آلاف الشباب من مختلف أنحاء العالم، بمن في ذلك اليهود والعرب، ويديرون "حوارات ودية" من أجل السلام.

غير أن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، نفى في تصريحات لوكالة "وفا" في اليوم التالي، وجود أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وأكد أن "ما تردد غير صحيح على الإطلاق، ونحن ملتزمون الموقف الفلسطيني والعربي الذي يدعو إلى أسس واضحة لأي مفاوضات وفق الشرعية الدولية"، وأنه "إذا قبل الجانب الإسرائيلي بهذه الأسس فليس لنا اعتراض على المفاوضات، على أن تكون واضحة المعالم وفق الأسس العربية الفلسطينية التي اتفق عليها دائماً".

وصمت الجانب الفلسطيني أسبوعين قبل أن يعود ويقر بعقد أربعة لقاءات سرية بين عباس وبيرس، بينما أُلغى لقاء خامس كان مقرراً عقده في الأردن التي كان الرئيس عباس وصلها فعلاً قبل أن يُبلّغ إلغاء اللقاء، وهو ما يفسر الكشف الفلسطيني عن هذه القناة السرية بعد وصولها إلى طريق مسدود. فقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في ١٤ آب/أغسطس الماضي، عن مصدر فلسطيني وُصف بأنه "رسمي"، قوله إن الرئيس عباس التقى بيرس سراً أربع مرات، وذلك في محاولة لتجديد "العملية السياسية" بين إسرائيل والسلطة.

وبحسب المصدر نفسه، فإن عباس قال في اجتماع لقيادة حركة "فتح" في ١٣ آب/أغسطس، أنه التقى بيرس ٤ مرات في عمان ولندن في محاولة لإحياء المفاوضات "على أسس صحيحة"، مضيفاً أنه تم التخطيط لإجراء لقاء خامس كان يفترض أن يكون في عمان، إلا إن بيرس أُلغى اللقاء، قائلاً إن الحكومة الإسرائيلية ليست جاهزة لمثل

هذه المفاوضات. ونقل المصدر عن عباس قوله: "بعد اللقاءات الأربعة كان من المقرر عقد لقاء خامس في عمان، لكن بيرس اعتذر بالقول إن حكومته لم تقبل ما تم التفاوض عليه، وأنه لم يستطع القيام بشيء حيال ذلك." وبينما تتردد بين فينة وأخرى أنباء عن جهود أميركية وأوروبية للتوصل إلى صيغة بيان تتبناه اللجنة الرباعية الدولية، وتحظى بموافقة ضمنية على الأقل من عباس ونتنياهو على استئناف المفاوضات قبل موعد افتتاح دورة الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر، ترى أوساط فلسطينية أن الأسباب التي ساقها الرئيس عباس لتبرير التوجه إلى الأمم المتحدة، وأولها وصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، لا تعكس وجود قناعة بمغادرة مربع الرهان على المفاوضات، مع أن هذه الأسباب بالتحديد هي التي تقف وراء دعوات فلسطينية أخرى، منها مواقف الشخصيات التي وقّعت المذكرة المشار إليها أعلاه، إلى تحويل "استحقاق أيلول/سبتمبر" إلى محطة لتغيير المسار السياسي الفلسطيني بعيداً عن المفاوضات التي دارت طوال عقدين في ظل اختلال فادح في موازين القوى لمصلحة قوة الاحتلال التي استخدمتها غطاء سياسياً لمواصلة تقدم مشروع الاستيطان والتهويد على الأرض الفلسطينية. ويرى هؤلاء أن المعنى الحقيقي لهذا الاستحقاق يكمن في الإقرار بانتهاء المرحلة الانتقالية وما ترتب عليها من قيود بموجب اتفاق أوسلو، فضلاً عن استحالة السماح باستمرار الوضع الراهن بما يتضمنه من مزايا تخدم استمرار الاحتلال والاستيطان، وتجعل من السلطة بشكلها ووظائفها الراهنة أداة لاستمرار هذا الوضع ولخفض تكلفة استمرار الاحتلال، الأمر الذي يقتضي تبني استراتيجية وطنية فلسطينية تنطلق من تحقيق المصالحة الداخلية، ومن إعادة بناء الحركة الوطنية في إطار منظمة التحرير، وكذلك إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ووظائفها، وتفعيل حملات التضامن الدولي والمقاطعة لعزل دولة الاحتلال، وتوظيف متغيرات الربيع العربي في خدمة تغيير المسار السياسي بعيداً عن المفاوضات، وتبني سياسة فاعلة للتحرك على المستوى الدولي، بما فيها التعامل مع الأمم المتحدة ومنظماتها بشكل شمولي وليس جزئياً أو انتقائياً، من خلال نقل ملف القضية الفلسطينية برمته إلى الأمم المتحدة، بدءاً بمطالبة المنظمة الدولية بتحمل مسؤولياتها بموجب ميثاقها فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، وتمكين اللاجئين من العودة إلى الديار التي هُجروا منها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان ممارسة الفلسطينيين حق تقرير المصير كحق جماعي، وكذلك المطالبة بتحديد مرجعية أي عملية سياسية وفق القرارات الدولية ذات الصلة، ومنح بعثة فلسطين العضوية الكاملة في منظمات وأجهزة المنظمة الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، وتفعيل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري، وتنفيذ توصيات تقرير غولدستون بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨.

## ردود إسرائيلية هستيرية

في المقابل، لجأت إسرائيل إلى استخدام جميع الوسائل السياسية والإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية لإفشال توجه الفلسطينيين نحو الأمم المتحدة. وبحسب مجلة "دير شبيغل" الألمانية (موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٢٠١١/٦/١١)، فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية أعدت "خطة سرية" لإشراك دبلوماسيها في جميع دول العالم، ولا سيما الأوروبية منها، في حملة واسعة تهدف إلى رفض مشروع القرار الفلسطيني عند التصويت عليه خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشددت الخطة على أهمية استعانة هؤلاء الدبلوماسيين في تنفيذ الخطة بمساعدة القوى الاجتماعية الفاعلة كالجمعيات اليهودية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن توظيف وسائل الإعلام وتنظيم حملات عامة للتأثير في الرأي العام، وفي جميع القوى المتنفذة في البلاد المستهدفة.

وظفت إسرائيل أيضاً مواقع التواصل الاجتماعي في الإنترنت من "فايس بوك" و"تويتر" و"يوتيوب" لإطلاق

حملات إعلامية ودبلوماسية من أجل إفشال المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة، أو حتى صفة "دولة غير عضو". وبحسب تقرير بنته وكالة الصحافة الفرنسية (أ.ف.ب.) في ٤ آب/أغسطس الماضي، ونقلته وسائل الإعلام في اليوم التالي، وزع الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية بياناً جاء فيه أن "الوسائل الاجتماعية واليوتيوب هي ساحة معركة لسرد الرواية والادعاءات في الحرب الدبلوماسية كي نحارب الاعتراف بدولة فلسطينية معلنة من جانب واحد." وأضاف التقرير: تحت عنوان "حقيقة الضفة الغربية"، فإن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيلون يؤكد في موقعه، وفي "اليوتيوب" و"الفايس بوك"، باللغة الإنجليزية مع ترجمة إلى العربية والعبرية والفرنسية والروسية والإسبانية، أنه "لم يكن هناك ولا في أي يوم من الأيام وطن أو دولة فلسطينية." ويضيف أن "إسرائيل استولت على الضفة الغربية من الأردن الذي كان احتلها، ولم يكن أحد يعترف بشرعية الاحتلال الأردني، وعمد الأردن إلى تغيير اسم المنطقة المتداول، يهودا والسامرة، إلى الضفة الغربية، لكن ذلك لم يقنع أحداً"

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليرمان توعد الفلسطينيين، في ٦ تموز/يوليو الماضي، بحزمة من الردود الإسرائيلية، فضلاً عن تهديداته السابق بإلغاء اتفاق أوسلو، وقال إن وزارته أعدت مجموعة من الإجراءات الأحادية للرد على مساعي الفلسطينيين للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة، مضيفاً: يجب أن يكون واضحاً أن قراراً أحادي الجانب يحتم علينا تقديم رد أحادي الجانب، ولا أريد أن أرى نفسي أفعل ذلك، لكن هناك سلة ردود أحادية الجانب أعدتها إسرائيل (موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٦/٧/٢٠١١).

وكشفت صحيفة "هآرتس"، في ٢٥ تموز/يوليو الماضي، أن فريقاً برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدرور يفحص إمكان إلغاء اتفاق أوسلو، رداً على خطوات فلسطينية تعتبرها إسرائيل أحادية الجانب. لكن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سارع إلى التوضيح أن مثل هذه الخطوة كان بين الخطوات التي طُرحت على بساط البحث في سياق الرد على التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة.

وتراوحت ردات الفعل الفلسطينية بين التقليل من جدية التهديد الإسرائيلي بإلغاء اتفاق أوسلو، واعتبار إلغاءه أو التخلل من بعض التزاماته مطلباً فلسطينياً في الأصل. وكان معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ("ماس") نظم جلسة خاصة كُرسَتْ لبحث هذا الموضوع في ٢٣ آب/أغسطس الماضي، وأجمع المتحدثون الاقتصاديون خلالها على استبعاد لجوء إسرائيل إلى إلغاء الاتفاقيات التعاقدية مع منظمة التحرير، رداً على التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة. ورأوا أن "أشكال الرد الإسرائيلي ستكون من ذات الردود السابقة التي خبرها الفلسطينيون من حجب لأموال المقاصة، وزيادة الحواجز، ومنع العمال [من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية]، وتأثر شدة هذه الضغوط صعوداً وهبوطاً بالضغوط الدولية" (وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ٢٣/٨/٢٠١١).

وتناول الباحث أنطوان شلحت، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، خلال هذه الجلسة، المناخ العام في إسرائيل وتوجهاته نحو معاقبة السلطة على توجيهها إلى الأمم المتحدة، ومحاور المواجهة المقبلة، وقال: "تجد إسرائيل اليوم نفسها أمام واقع استراتيجي جديد، بعد الثورات العربية، وخاصة في مصر، وهو الواقع الذي منع إسرائيل من التصعيد في غزة بعد العمليات الأخيرة، كما اضطرها إلى التزام الحذر والمسؤولية في تعاملها معها." وأضاف: "هذا الواقع الجديد لا يزال في بدايته، ونحن أمام واقع استراتيجي يتغير من يوم لآخر، مؤكداً أنه لا يوجد في المستوى السياسي الإسرائيلي مَنْ يتعامل مع فكرة إلغاء اتفاقية أوسلو بصورة جدية، وأن ذلك يعود لعدم استعداد إسرائيل لإعادة تولي إدارة شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين."

واعتبر شلحت أن إسرائيل تحاول إشاعة أجواء من الرعب من خطوة الفلسطينيين تجاه الأمم المتحدة، وأن المقاربة الإسرائيلية لمبادرة أيلول/سبتمبر هي "مقاربة أمنية"، مشيراً إلى إعداد المؤسسة الأمنية قائمة عقوبات لفرضها على السلطة، وأن تقديرات المؤسسة الأمنية ترى أن السلطة ستسمح بتركز التظاهرات خلال أيلول/سبتمبر



في مراكز المدن، وستسمح ببعض التظاهرات في مناطق الاحتكاك. وقال: "هناك تقديرات عند المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، أن السلطة لن تتوجه لمجلس الأمن، بل ستتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة."

## أميركا تهدد

وفي حين تفاوتت التقديرات لردة الفعل الأميركية المحتملة على التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة، خارج نطاق التهديد المعلن باستخدام الفيتو في مجلس الأمن، والسعي لتجنيد مواقف دولية مناهضة لقبول فلسطين عضواً كاملاً، أو حتى "دولة غير عضو"، قطع عريقات الشك باليقين عقب اجتماعه بالقنصل الأميركي العام في القدس دانيال روبنستين، في ٢٦ آب/أغسطس الماضي، إذ نُقلت عنه تصريحات قال فيها إن الولايات المتحدة هددت بقطع مساعداتها للفلسطينيين إذا ما مضوا قدماً في تقديم طلب للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المقبل لإقامة دولتهم المستقلة (موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، ٢٦/٨/٢٠١١).

وذكر عريقات أن القنصل الأميركي بلغه خلال الاجتماع أن الولايات المتحدة ستتخذ "إجراءات عقابية" إذا مضى الفلسطينيون قدماً في سعيهم للحصول على اعتراف دولي بدولتهم، كما حذر من أن الولايات المتحدة ستتوقف عن منح الفلسطينيين حزمة مساعدات سنوية بقيمة ٤٧٠ مليون دولار. ونسب عريقات إلى القنصل قوله: "الكونغرس الأميركي سيتخذ إجراءات عقابية بحق الفلسطينيين، بما في ذلك وقف المساعدات."

وقال القنصل الأميركي خلال الاجتماع، إن إدارة أوباما لا ترى أي فائدة أو جدوى من السعي الفلسطيني للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وإنه من الأفضل أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وفي حال أصرت القيادة الفلسطينية على سعيها في مجلس الأمن، فإن بلده سيستخدم "الفيتو". وفي حال سعت فلسطين لرفع مكانتها في الأمم المتحدة عبر الجمعية العامة، فإن الكونغرس الأميركي سيتخذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، منها قطع المساعدات الأميركية (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٦/٨/٢٠١١).

## الرد بالاستيطان والتهويد

ولعل الرد الإسرائيلي الأكثر خطورة على توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة هو استخدام فزاعة ما يسمى الخطوات الفلسطينية "أحادية الجانب" من أجل تبرير استمرار مجمل السياسات الإسرائيلية الأحادية، ولا سيما السعي لفرض الوقائع على الأرض عبر تسريع وتوسيع عمليات الاستيطان والتهويد والأسرلة، إذ كشفت جمعية "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية أن "اللجنة الفرعية لتسريع البناء الاستيطاني" في بلدية الاحتلال بالقدس، ناقشت في ١٤ حزيران/يونيو الماضي مخططات لبناء عدد من المستوطنات في الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتلة يصل عددها الإجمالي إلى نحو ٧٩٠٠ وحدة جديدة (صحيفة "الحياة الجديدة"، ١٥/٦/٢٠١١).

وأوضحت الجمعية، في بيان لها، أن هذه المخططات ستسمح بإضافة ما يقارب ٤٤٠٠ وحدة استيطانية إلى عدد الوحدات الاستيطانية القائمة شرقي القدس، وذكرت أن قرار تشكيل "اللجنة الفرعية لتسريع البناء الاستيطاني"، اتخذ في جلسة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلي مطلع أيار/مايو الماضي لتلبية طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية، "بهدف خفض أسعار الوحدات السكنية في سوق العقارات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تسريع خطى البناء في مدينة القدس، وتحديد الشطر الشرقي منها، حيث إن ما يزيد عن ٥٥٪ من المخططات التي ينوي الجانب الإسرائيلي بنائها تقع في القدس الشرقية."

وفي ٢٣ آب/أغسطس الماضي، أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية بناء جدار الفصل في الشمال الغربي من قرية

الولجة، كقطاع جنوبي من جدار "غلاف القدس". وتقع القرية جنوبي القدس بجوار "حديقة الحيوانات التوراتية" وحي المالحه. ويقع القسم الشمالي من القرية ضمن نطاق بلدية الاحتلال في القدس، بينما يقع قسمها الجنوبي تحت السيطرة الفلسطينية. كما حذر "مركز معلومات وادي حلوة" في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، من مساع حثيثة تقوم بها الجمعيات الاستيطانية اليهودية للسيطرة على مزيد من العقارات الفلسطينية في القدس المحتلة خلال الأشهر المقبلة. وأشار المركز، في بيان صحافي، إلى "أن المستوطنين يسعون لتنفيذ ذلك استناداً للدعم اللامحدود من المؤسسات الإسرائيلية الرسمية،" موضحاً "أن معلومات وصلته تفيد بأن المستوطنين يسعون للاستيلاء على بناية من سبعة طوابق في حي الفاروق الواقع بين بلدة سلوان وحي جبل المكبر، لافتاً إلى أن جمعية العاد الاستيطانية كانت استولت قبل عدة أشهر على بناية سكنية بالحي نفسه" (وكالة "صفا"، ٢٤/٨/٢٠١١).

وكان مدير دائرة الخرائط في بيت الشرق خليل التفكجي قال إن إسرائيل كانت تسيطر منذ سنة ١٩٦٧ على ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية باعتبارها "أراضي دولة" (كانت مسجلة في سنة ١٩٦٧ باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، أو كأراضي غابات)، وبانت تسيطر الآن على ٥٨٪ من مساحة الضفة، فضلاً عن أراضي الجفتك والمحميات.

وفي تعقيب على توقيت نشر مخطط إسرائيلي للسيطرة على الأغوار وأراضي الدولة، فإن التفكجي اعتبر أن ذلك "يأتي رداً على مخطط السلطة التوجه إلى الأمم المتحدة، ورسالة إسرائيلية بأن إسرائيل تسيطر على كل شيء في الضفة." ورأى أن "استحقاق أيلول/سبتمبر" يشكل "خطوة خاسرة بامتياز.. سوف نشطب قرار التقسيم رقم ١٨١، وهو القرار الوحيد الذي يحتوي على خرائط، كما سنشطب قضية القدس لأن القدس حتى الآن لها وضع خاص حسب القرار المذكور، كما أن الولايات المتحدة لم تعترف لا بالقدس الغربية أو الشرقية عاصمة لإسرائيل" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٨/٧/٢٠١١).

## غزة بين التصعيد والتهدة

من جهة أخرى، شكل التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد قطاع غزة عقب ساعات من تنفيذ "عملية إيلات" في ١٨ آب/أغسطس الماضي، أولى الإشارات إلى إمكان أن تدمج حكومة نتنياهو بين الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على الفلسطينيين. فقد سارع جيش الاحتلال إلى اغتيال الأمين العام للجان المقاومة الشعبية وأربعة من مساعديه في مدينة رفح جنوب قطاع غزة على خلفية تحميلهم مسؤولية الضلوع في التخطيط لهذه العملية، بينما اعتبر نتنياهو أن جريمة الاغتيال "لم تكن سوى رد أولي على الهجمات التي استهدفت مدينة إيلات"، متوعداً بسلسلة من الردود لجباية ثمن باهظ ممن يقفون خلف العملية (وكالة "سما" الإخبارية، ١٩/٨/٢٠١١).

غير أن التصعيد الإسرائيلي اصطدم بعوامل غير مواتية لتوسيع نطاقه في هذه المرحلة، فهو لم يستطع أن يهدئ الجدل الداخلي بشأن إحقاق الجيش الإسرائيلي في اتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء معلومات استخباراتية توفرت لديه قبل أيام عن نية مجموعات مسلحة تنفيذ عملية عبر الحدود مع مصر، كما أنه لم يفلح في تهدئة الاحتجاجات الداخلية على خلفية أزمة السكن وغلاء المعيشة سوى لفترة محدودة. أما الهدفان الرئيسيان للتصعيد فكانا الاستفادة من "عملية إيلات" لتغيير قواعد اللعبة في التعامل مع فصائل المقاومة في قطاع غزة، وكذلك تغيير قواعد تعامل الجيش المصري مع الخلايا السلفية الجهادية وعمليات تهريب السلاح إلى غزة من سيناء، وهما هدفان انقلبا على حكومة نتنياهو بطريقة فاقت الضغوط الداخلية عليها بدلاً من تخفيفها. ففي غزة، ردت فصائل المقاومة بشكل سريع ومكثف على التصعيد الإسرائيلي، ورفضت الموافقة على تهدئة

تسمح لجيش الاحتلال بتغيير قواعد اللعبة من خلال استمراره في القيام بعمليات تستهدف المقاومين حتى في ظل التهدة، على الرغم من إحجام حركة "حماس" عن إلقاء ثقل جناحها العسكري عز الدين القسام في المجابهة العسكرية، ومن سعيها لإقناع فصائل المقاومة الأخرى بالتزام التهدة التي أدت مصر ومبعوث الأمم المتحدة روبرت سيرى دوراً حيوياً في التوصل إليها بعد جولات من التصعيد الإسرائيلي والردود الفلسطينية، انتهت بإعلان حركة الجهاد الإسلامي تفاهماً جديداً بشأن تثبيت التهدة بدءاً من فجر الجمعة ٢٦ آب/أغسطس الماضي، بينما اعتبرت كتائب الشهيد أبو علي مصطفى، الجناح العسكري للجبهة الشعبية، أن القبول بالتهدة خطأ، وأعلنت مسؤوليتها عن قصف عسقلان بصاروخ "صمود" بعد ساعات من إعلان التهدة.

أمّا على الجانب المصري، فقد شكلت التظاهرات الشعبية العارمة المطالبة بإغلاق سفارة دولة الاحتلال الإسرائيلي وطرد سفيرها من مصر على خلفية استشهاد خمسة من ضباط وجنود الجيش المصري في سياق الرد الإسرائيلي على "عملية إيلات"، عنصراً أساسياً في بلورة موقف رسمي مصري يراعي الإرادة الشعبية في عصر الثورة، الأمر الذي ساعد الحكومة والمجلس العسكري في مصر في التقاط زمام المبادرة إلى السعي لتغيير قواعد اللعبة بشأن حجم وخريطة انتشار القوات المسلحة المصرية في سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفيد من جهة، والضغط على حكومة نتنياهو لوقف تصعيد عدوانها ضد قطاع غزة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "معاريف" العبرية الصادرة في ٢٤ آب/أغسطس الماضي، أن مصر بلغت إسرائيل أن الرد العنيف على قطاع غزة سيعرض السلام للخطر، وأن الحكومة المصرية ستجد صعوبة في مواجهة الرأي العام المصري. وأضافت الصحيفة أن رسائل وصلت إلى إسرائيل وفحوها أن القيام بعملية عسكرية واسعة في قطاع غزة من الممكن أن يؤدي بالحكومة المصرية إلى تجميد العلاقات بإسرائيل، وأن يشكل ضربة قاصمة لاتفاقية السلام. وفيما يتعلق بقواعد اللعبة في سيناء، فإن وكالة "رويترز" نقلت في ٢٦ آب/أغسطس الماضي عن مصدر أمني مصري رفيع قوله إن مصر وإسرائيل اتفقتا مبدئياً على زيادة عدد القوات المصرية في منطقة سيناء. وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: "بعد مفاوضات متواصلة جرى التوصل إلى اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل على نشر مزيد من القوات المصرية في منطقة سيناء"، مشيراً إلى أنه جرى التوصل إلى الاتفاق خلال محادثات طويلة بشأن أمن الحدود (وكالة "الإخبارية"، ٢٦/٨/٢٠١١).

وعلى المستوى الداخلي الإسرائيلي، فإن حكومة نتنياهو خرجت موقتاً من ضغوط الاحتجاجات الداخلية على خلفية أزمة السكن، كي تجد نفسها فريسة سهلة لهجوم شرس من أوساط المعارضة بسبب الإخفاق الخطر الذي مثلته "عملية إيلات" من جهة، وخروج الفلسطينيين والمصريين بمكاسب خلافاً لأهداف التصعيد الإسرائيلي من جهة أخرى. وقالت رئيسة المعارضة، وزعيمة حزب "كاديما"، تسبيبي ليفني، إن نتائج جولة التصعيد الأخيرة مع فصائل المقاومة في غزة "كانت سلبية من ناحية تآكل قوة الردع الإسرائيلية"، معتبرة أن "المقولة التي تعتبر أن الخيار المطروح أمام إسرائيل هو عدم فعل أي شيء، أو شن حرب جديدة، هي مقولة تضلل الجمهور". وأوضحت ليفني أن حالة العزلة السياسية التي تواجهها إسرائيل تحد من قدرتها على القيام بعمل عسكري، وأن "تجنّب الخوض في مسيرة سياسية تمس بأمن الدولة" (وكالة "الزيتونة" للأخبار، ٢٤/٨/٢٠١١).

وفي محاولة لتخفيف حجم الانتقادات لأداء جيش الاحتلال قبل وخلال "عملية إيلات" التي أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وإصابة نحو ثلاثين بجروح، أعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية في ٢٤ آب/أغسطس الماضي أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بني غانتس، قرر إجراء تغيير في العقيدة الدفاعية على حدود إسرائيل مع مصر، وأصدر تعليمات بتشديد الحراسة الحدودية وتعزيز مركز التحكم في "إيلات". وبحسب قرار غانتس، فإنه سيتم في المرحلة الأولى إجراء "تعزيز استخباراتي" جواً وبراً بواسطة طائرات من دون طيار، وزيادة القوى البشرية في المنطقة، وإجراء تغييرات في الطرق التي يعمل بها الجيش في منطقة السياج الحدودي. أمّا في المرحلة الثانية،

فستتم دراسة جميع الأنظمة، بما في ذلك الاستعداد لبناء ١٠٠ كم أخرى من السياج الحدودي حتى نهاية السنة الحالية. ونُقل عن مصادر في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية قولها إنه أصبح واضحاً الآن للجميع أن ما حدث في ١٨ آب/أغسطس الماضي على الحدود المصرية "قد غير قواعد اللعبة"، وأن الأجهزة الأمنية تستعد الآن لمواجهة ما يمكنه أن يجعل من الحدود "عقب أخيل" إلى حين استكمال بناء السياج الحدودي على طول المنطقة الحدودية (موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٤/٨/٢٠١١).

ويشار إلى أن صحيفة "هآرتس"، في عددها الصادر في ٢٤ آب/أغسطس الماضي، نقلت عن مصادر مصرية أن ثلاثة من منفذي "عملية إيلات" يحملون الجنسية المصرية، وينتمون إلى تنظيم إسلامي "متطرف" في مصر، وذلك وفقاً لتحقيق قوات الأمن المصرية، مشيرة إلى أن أحدهم هرب من السجون المصرية في أثناء سقوط نظام حسني مبارك. وذكرت الصحيفة أنه - بحسب التحقيقات الإسرائيلية - فإن ١٢ مقاتلاً شاركوا في العملية، وأنهم توزعوا على أربع مجموعات، وانتشروا على منطقة واسعة بمحاذاة شارع ١٢ المؤدي إلى مدينة "إيلات"، حيث سيطرة الخلية الرئيسية على مساحة تصل إلى ٣٠٠ متر، بينما ارتدى بعض أفراد هذه المجموعات ملابس تشبه إلى حد كبير ملابس الجنود المصريين، علاوة على أن بعضهم حمل مناديل بيضاء بهدف خلق بلبله في صفوف المسافرين الإسرائيليين في شارع ١٢ (موقع "فلسطين اليوم" الإخباري، ٢٤/٨/٢٠١١).

## المصالحة.. اتفاق على الرف

في المقابل، تسود مشاعر الإحباط أوساط الرأي العام الفلسطيني الذي يرى أن اتساع وتنوع أشكال الرد الإسرائيلي على التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واستيطانياً، يقتضيان توحد الفلسطينيين حول استراتيجية وطنية قادرة على شق مسار سياسي وكفاحي جديد، انطلاقاً من تحقيق المصالحة الوطنية كخطوة تفتح الطريق أمام إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على مستوى منظمة التحرير والسلطة، ولا سيما في ظل أجواء الربيع العربي التي تشكل إسدالاً لكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل القيم المشتركة التي تحملها الثورات العربية المتتالية، وفي مقدمها الحرية والكرامة والديمقراطية.

غير أن اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ تحول إلى ما يشبه "اتفاق الرف" الذي يشكل مظلة لإدارة الانقسام بدلاً من إنهائه، وأصبح من وجهة نظر حركة "فتح" رهينة لإمكان استئناف المفاوضات تارة، ولفرص نجاح "استحقاق أيلول/سبتمبر" تارة ثانية، وشروط اللجنة الرباعية تارة ثالثة، والتهديدات الإسرائيلية والأميركية تارة رابعة، بينما أصبح من وجهة نظر حركة "حماس" رهينة لمتغيرات عربية منتظرة، وخصوصاً في ضوء نتائج الانتخابات المقبلة في مصر تارة، ولحسابات الإبقاء على قطاع غزة تحت حكم "حماس" تارة ثانية، وذلك في غياب ثمن مواز للتخلي عن هذا الحكم تدفعه "فتح" لضمان مشاركة "حماس" في منظمة التحرير، وبشكل ما في مؤسسات السلطة بالضفة.

ويلخص الخلاف على اسم رئيس حكومة الوفاق الوطني، في ظل تمسك الرئيس عباس باسم سلام فياض، حجم الخلاف في الرؤى السياسية لحركتي "فتح" و"حماس"، والذي جرى القفز عنه لدى توقيع اتفاق المصالحة، الأمر الذي قاد إلى استعصاء تأليف الحكومة، وتعطيل تنفيذ بنود الاتفاق الرئيسية التي تشكل مهمات يجب أن تضطلع بها هذه الحكومة، ولا سيما التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة بناء وهيكله وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة والقطاع، وإعادة إعمار قطاع غزة، هذا في الوقت الذي لا يقل تفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير صعوبة عن استعصاء تأليف الحكومة في غياب التوافق على البرنامج السياسي المشترك. وفي ضوء ذلك، اختارت حركتنا "فتح" و"حماس" القفز عن مجمل بنود الاتفاق، والتوافق على تنفيذ إجراءات

تتعلق بالمصالحة المجتمعية، كإطلاق المعتقلين السياسيين، وفتح المؤسسات والجمعيات المغلقة في الضفة والقطاع، ومعالجة ملف جوازات السفر والممنوعين من السفر في غزة، وهي خطوات تندرج في سياق إدارة الانقسام، مع الإبقاء على منطوق المحاصصة بين الطرفين في كل من الضفة والقطاع، الأمر الذي يهدد حتى مثل هذه الخطوات بانتكاسة في أي وقت. بل لم يكد يمضي وقت طويل على اتفاق الطرفين على هذه الخطوات، ومنها إغلاق ملف الاعتقال السياسي قبل حلول عيد الفطر، حتى توالى صدور البيانات عن حركة "حماس" بشأن شن حملات من الاعتقالات والاستدعاءات لعناصرها في الضفة، بالتزامن مع حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات الاحتلال وطالت العشرات من كوادر الحركة وأعضائها، ولا سيما في محافظة الخليل. وفي هذا السياق، اتهم بيان أصدرته "حماس" في ٢٦ آب/أغسطس الأجهزة الأمنية الفلسطينية باعتقال ١٨ من أنصار الحركة، بينهم ١٥ في بلدة زواتا في محافظة نابلس (وكالة "صفا"، ٢٦/٨/٢٠١١).

## تأجيل الانتخابات المحلية

في مفارقة لافتة، أقدم الرئيس عباس، بذريعة إتاحة المجال أمام تحقيق المصالحة "المعلقة"، على إصدار مرسوم في ٢٢ آب/أغسطس يقضي بتأجيل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى، أي "إلى حين توافر الظروف المناسبة لإجرائها في كافة محافظات الوطن"، الأمر الذي أثار انتقادات من القوى المحسوبة على اليسار، ومواقف تراوحت ما بين الترحيب والانتقاد في أوساط عدد من المؤسسات الحقوقية.

وفي ضوء ذلك، عقد عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً قيادياً تدارس فيه المرسوم الرئاسي القاضي بتأجيل الانتخابات المحلية، وأجمع على رفض هذا المرسوم لأنه يتناقض مع أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، ويتجاوز الصلاحيات المحددة للرئيس في القانون الأساسي، فضلاً عن كونه يتعارض مع روح القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بتخطئة قرار الحكومة السابق بشأن تأجيل موعد الانتخابات.

وقالت القوى المجتمعة في بيان لها، أنها لاحظت أن هذا المرسوم الذي صدر بمعزل عن التشاور مع أي منها، لا ينسجم مع قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماعها الذي عُقد في ٩/٧/٢٠١١، والذي أكد ضرورة المضي في إجراء الانتخابات على الرغم من تعذر إنجازها في قطاع غزة، وبصرف النظر عن التعثر في مسيرة المصالحة. كما عبّرت هذه القوى عن أسفها لاستمرار اللجوء إلى حجة المصالحة الوطنية لتبرير التنصل من استحقاق الانتخابات التي هي حق دستوري وديمقراطي مكفول للمواطنين بموجب القانون الأساسي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير (وكالة "صفا"، ٢٥/٨/٢٠١١).

ويذكر أن الفصائل التي اجتمعت هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ حزب الشعب الفلسطيني؛ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)؛ الجبهة العربية الفلسطينية؛ جبهة التحرير الفلسطينية.

## أزمة رواتب.. أم أزمة برنامج حكومي؟!

كان توقيع اتفاق المصالحة بالتزامن مع انفجار الأزمة المالية التي تعانيتها حكومة فياض، في حزيران/يونيو الماضي، وعدم التمكن من صرف كامل رواتب الموظفين الحكوميين في حينه، قد أثار تكهنات بشأن ما إذا كانت هذه الأزمة حقيقية أم مفتعلة، وخصوصاً أن تقارير صادرة عن مؤسسات دولية كانت تشيد بالأداء المالي للحكومة، الأمر الذي حدا بنقابة الموظفين العموميين إلى التشكيك في صدقية الحديث عن وجود أزمة مالية. غير

أن خبراء اقتصاديين أكدوا أن الأزمة حقيقية، وأن المستقبل ربما يكون أسوأ، ولا سيما أن جذور الأزمة، خلال الأعوام العشرة الماضية، تعود إلى التوسع غير المدروس في الإنفاق الحكومي، والذي أصبح أكبر من حجم الإيرادات، وخصوصاً على صعيد فاتورة الرواتب، بحيث أصبحت النفقات أكثر من الميزانية، بينما الإيرادات أقل منها بكثير، فضلاً عن تراجع الدعم الخارجي (العربي) مع بداية السنة الحالية، الأمر الذي أحدث فجوة تراكمت منذ نهاية سنة ٢٠١٠ حتى حزيران/يونيو ٢٠١١، وهو الشهر الذي شهد انفجار الأزمة المالية.

وقد أكد فياض أن الأزمة المالية حقيقية، وأنها ليست جديدة، مشدداً على أن "المدىونية هي في حدود معقولة ولكن لا يمكننا الاستدانة بشكل أكبر من البنوك، ولو أمكننا أن نقترض لقمنا بذلك، وهي مدىونية قائمة منذ زمن"، وقال "نحن نتحمل المسؤولية ولن نصدرها إلى أحد وبإذن الله سنتمكن من التعامل معها، فإن وردت مساعدات هذا جيد وإذا لم ترد مساعدات فإن المسؤولية تقتضي أن نقول علناً أننا مضطرون لاتخاذ إجراءات تقشفية إضافية" (صحيفة "الأيام" الفلسطينية، ٧/٧/٢٠١١).

واستبعد فياض انهياراً اقتصادياً بسبب تفاقم الأزمة، وقال: "هناك أزمة ولكنها تدار على نحو منتظم وليس بفوضى وليس بانهايار، أنا لا أحدث بلغة الانهيار ولا أقبل الحديث فيها"، وأضاف: "بكل تأكيد أنا أستبعد انهياراً اقتصادياً، السلطة الوطنية مرت بصعوبات منذ نشأتها وقد تجاوزتها"، مشيراً إلى "أن الأزمة ناتجة عن شهور متصلة من نقص التمويل".

غير أن شكوكاً أثيرت أيضاً، في شأن قدرة السلطة على تجاوز الأزمة المالية في ظل تحديات سياسية تتعلق بالتوجه إلى الأمم المتحدة، وتطبيق اتفاق المصالحة، بما يترتب على ذلك من تهديد إسرائيلي بوقف تحويل عائدات الجمارك لمصلحة السلطة، وتهديد أميركي معلن بوقف المساعدات المقدمة للسلطة، فضلاً عن شكوك قائمة أصلاً في شأن القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل الاحتلال، وتجاهل خطة العاميين التي وضعتها الحكومة لبناء مؤسسات الدولة، وتركيزها غير الواقعي على إمكان الاعتماد على الذات والاستغناء عن المساعدات الخارجية حتى سنة ٢٠١٣.

وفي هذا السياق، قال تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" جرى عرضه في سياق مؤتمر صحفي في رام الله في ٢٣ آب/أغسطس (وكالة "وفا"، ٢٣/٨/٢٠١١)، إن النمو الاقتصادي الفلسطيني البالغ ٩٪ لم يحد من العوائق الهيكلية التي تعرقل إحداث التنمية، وإن الاقتصاد الفلسطيني نما بنسبة ٧,٤٪ عام ٢٠٠٩، و٩,٣٪ عام ٢٠١٠، ورغم ذلك، فإن البطالة لا تزال مرتفعة، حيث بلغت ٣٠٪ خلال هذه الفترة، وذلك بسبب أن هذا النمو يعتمد على المعونات ولا ينشئ عمالة، ولأنه نمو غير مستدام، ولن يؤدي إلى زيادة فرص العمل".

وأشار التقرير إلى أن الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني ما زالت قائمة، وتتمثل في استمرار فقدان الأرض الفلسطينية والموارد الطبيعية، والعزل عن الأسواق العالمية. وأضاف في هذا الصدد "أن تنقل الفلسطينيين وسلعهم في الضفة الغربية أعيق في عام ٢٠١٠ بفعل وجود أكثر من ٥٠٠ حاجز ونقطة تفتيش إسرائيلية، وأن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والتي يبلغ نصيبها ٩٠٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية قد انخفضت بنسبة كبيرة قدرها ٣٠٪"، كما أن العجز التجاري الفلسطيني العام اتسع ليصل إلى ٤ مليارات دولار، بينما وصل العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل إلى ٢,٨ مليار دولار.

وحذر التقرير من أن "الوضع المالي للسلطة الوطنية لا يزال خطيراً على الرغم من التحسينات التي طرأت، وذلك لأن العجز التجاري لا يزال كبيراً، فيما ما زال الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي مستمراً".

## افتتاح سفارة فلسطين في بيروت

على صعيد آخر، شهدت العلاقات الرسمية الفلسطينية - اللبنانية تطوراً لافتاً، مع اقتراب موعد تولي لبنان رئاسة مجلس الأمن خلال أيلول/سبتمبر، وتوَّج هذا التطور بافتتاح الرئيس عباس، ورئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، مقر سفارة دولة فلسطين في بيروت، في ١٧ آب/أغسطس. وشدد عباس خلال لقاء، في اليوم السابق، مع الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان، على رفض مبدأ التوطين رفضاً قاطعاً، واتفق الرئيسان على أن وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو وجود مؤقت ويخضع للقانون اللبناني (وكالة "وفا"، ٢٠١١/٨/١٦).

وقال عباس: "إن وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وجود مؤقت ويخضع للقانون اللبناني، وحصولهم على الحقوق المدنية للعيش بكرامة في لبنان لا يعني مطلقاً التوطين، ونرفض مبدأ التوطين رفضاً قاطعاً، ونطالب بضمان حق العودة كاملة لكل فلسطيني، ولا يخطر بالبال أننا نفكر بالتوطين لأننا نعرف تماماً ماذا تعني هذه الكلمة".

وأضاف: "الفلسطينيون ضيوف مؤقتون خاضعون للقانون والسيادة اللبنانية، وعلى رأس ذلك المخيمات الفلسطينية، ونحن نؤمن أنه لا يوجد سلاح فلسطيني لحماية الفلسطينيين وإنما نحن بحماية لبنان، ونحن لسنا بحاجة للسلاح هنا ولا نريده، لأننا نؤمن أن لبنان أرض واحدة، وسيادة واحدة، ودولة واحدة، له سيادته وسلطته على كل أراضي لبنان".

أمّا الرئيس سليمان فأكد أنه يجب إيلاء وضع الفلسطينيين اللاجئين في لبنان أهمية خاصة، معتبراً أن أمن لبنان من أمن المخيمات، وسيادته تكون بسيادة القانون على جميع أراضيه، وقال: "إن سيادة لبنان لا تكون كاملة إلا بتعزيز سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، ونسعى لإلزام إسرائيل تطبيق القرار ١٧٠١ بالتعاون مع اليونيفيل، ونحتفظ بحقنا باسترجاع أرضنا المحتلة بكل الوسائل الممكنة، وفي موازاة هذا الجهد ما زال البحث قائماً حول تطبيق مقررات الحوار". كما أشار إلى "ما أكدت عليه هذه المقررات لجهة إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وننظر إلى تعاونكم المستمر لتحقيق هذه الأهداف"، مؤكداً "حرص الحكومة على تحسين الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين".

## تداعيات قضية دحلان

لا أحد يستطيع التكهن بالطريقة التي سيُغلق فيها ملف العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة "فتح" النائب محمد دحلان، ولا بالتداعيات التي يمكن أن تتركها على وحدة الحركة، ولا سيما في قطاع غزة. ففي حين تردد أن "صفقة ما" ربما تكون وراء عودة دحلان إلى رام الله في أواخر تموز/يوليو الماضي ومثوله أمام المحكمة الحركية، إلا أن القضية شهدت تطوراً دراماتيكياً في اليوم التالي لصدور قرار المحكمة في ٢٧ تموز/يوليو بشأن الطعن المقدم من دحلان في قرار فصله من اللجنة المركزية، عندما حاصرت قوات مكونة من رجال الشرطة، والأمن الوقائي، والأمن الوطني، منزل دحلان، وأوقفت رجال الحراسة الخاصة حول منزله وعددهم ١٢ شخصاً، ثم طلبت منهم الانصراف بعد مصادرة ١٦ قطعة سلاح، و١٢ سيارة خاصة بدحلان. واللافت أن هذا الإجراء جاء بعد صدور قرار المحكمة الذي فسره كل من دحلان واللجنة المركزية، كانتصار لموقفه، بسبب صيغته التي استدعت إصدار رئيس المحكمة الحركية المحامي علي مهنا تصريحاً يوضح مضمون القرار الذي اعتبره البعض قابلاً للتأويل، ولا سيما من حيث إعادة المحكمة "ملف الطعن إلى الجهة مصدرة القرار - رئيس الحركة واللجنة المركزية - لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيه حسب الأصول".

وبدا أن الأمور وصلت إلى نقطة اللاعودة، بإعلان اللجنة المركزية لحركة "فتح" أن قرارها بإقصاء دحلان جاء بسبب "تجاوزات تمس الأمن القومي والاجتماعي الفلسطيني، والاستقواء بجهات خارجية وارتكاب جرائم قتل على مدار سنوات طويلة". وقالت اللجنة، في بيان نشرته وكالة "وفا" في ٢٨ تموز/ يوليو، إن إقصاء دحلان جاء أيضاً بسبب "ممارسات لا أخلاقية لم ينج منها وجيه ولا زعيم سياسي ولا رجل أعمال في قطاع غزة، وذلك باستخدام البلطجية وفرقة الموت، وأهلنا في القطاع الحبيب شهود إثبات على عمليات المس بالكرامات والأموال والمقامات الاجتماعية وحتى الأعراض من دون وازع من ضمير."

وتصاعد تراشق الاتهامات بين أعضاء من اللجنة المركزية وأعضاء من المجلس الثوري للحركة من المحسوبين على تيار دحلان، بشكل أثار الدهشة حيال صمت قيادة "فتح" على اتهامات بالقتل وتجاوزات تمس الأمن القومي والاجتماعي الفلسطيني وتعود لعدة أعوام خلت، بينما اتُخذت إجراءات صارمة بحق عدد من مؤيدي دحلان ممن اعتُبروا شركاء في بعض الاتهامات الموجهة إليه، والتي وصل بعضها إلى حد اتهامه بالضلوع في اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، وهي تهمة نفاها أعضاء من اللجنة المركزية، أو التنسيق مع الاحتلال في أثناء العدوان على قطاع غزة في نهاية سنة ٢٠٠٨. وفي حين يبدو مسار التطورات في هذه القضية مفتوحاً على مخاطر تهدد وحدة حركة "فتح" في قطاع غزة، إذ إن ثمة تهديداً باستقالة المئات من الحركة حتى لو أدى ذلك إلى انقسام، فإن البعض الآخر لا يخفي رغبته في تحويل ملف دحلان إلى النيابة تمهيداً لمحاكمته.

## وزير متهم بالفساد

بعد أشهر من المطالبات بتحويل عدد من الوزراء في حكومة فياض إلى التحقيق بتهم تتعلق بالفساد، قررت هيئة مكافحة الفساد تحويل ملف وزير الزراعة، إسماعيل دعيق، إلى المحكمة المختصة بعد انتهاء التحقيقات معه. وأعلن دعيق في تصريح صادر عن مركز الإعلام الحكومي في ٢٤ آب/ أغسطس توقّفه عن أداء مهماته إلى حين الانتهاء من محاكمته، معرباً عن أمله بأن يتفهم الشعب الفلسطيني أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته. وقال دعيق أنه يحترم قرار إحالته إلى المحكمة للبت في التهم الموجهة إليه، معرباً عن ثقته بأن القضاء الفلسطيني سينصفه ويقضي ببراءته.

## انحياز شعبي إلى الثورات العربية

على الرغم من حالة الصمت التي تخيم على الموقف الرسمي الفلسطيني، ومواقف معظم الفصائل، حيال عمليات القمع الدموي التي تجابه بها الثورات العربية، ولا سيما في سورية وليبيا واليمن، والتي طالقت فلسطينيين في بعض مخيمات سورية، وخصوصاً مخيم الرمل في اللاذقية، تحت شعار تحييد الفلسطينيين عن التدخل في شؤون البلاد التي يقيمون فيها، فإن الفلسطينيين عبّروا بأشكال عدة عن انحيازهم إلى خيار الشعوب العربية المنتفضة في مواجهة أنظمة القمع الأمني، وفي سبيل الحرية والعدالة والكرامة والديمقراطية، أكان ذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي، أم بتنظيم مسيرات واعتصامات تضامنية في الضفة الغربية، بينما منعت الحكومة المقالة في غزة تنظيم فاعليات تضامنية مع الثورة السورية بصورة خاصة. واكتفت منظمة التحرير بإصدار بيان شجب لاستهداف اللاجئيين الفلسطينيين في مخيم الرمل، وطالبت "كافة الهيئات الدولية المعنية بالتدخل الفوري لوقف هذه المجزرة التي أدت إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى" (موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ١٥/٨/٢٠١١). أمّا "فصائل تحالف القوى الفلسطينية" المتمركزة في دمشق، فأصدرت بياناً نفت فيه إعلان وكالة الغوث "الأونروا" قصف الجيش السوري مخيم الرمل، داعية إلى "عدم زج الفلسطينيين في الأحداث الجارية في سورية، وعدم توظيف



واستثمار ذلك لمصلحة جهات معادية" (وكالة "فلسطين اليوم"، ١٧/٨/٢٠١١). وكان مئات الفلسطينيين شاركوا مساء ١٥ آب/أغسطس في مسيرة وسط مدينة رام الله تضامناً مع الشعب السوري، و ضد ما يتعرض له من عمليات قمع وقتل، كما رفعوا الأعلام السورية والفلسطينية ورددوا الشعارات المناهضة لنظام الحكم السوري، وذلك استجابة لدعوات من مجموعات شبابية على "الفايس بوك" للتضامن مع الشعب السوري. علاوة على ذلك، نُظمت مسيرة مماثلة في رام الله، في ٢٢ آب/أغسطس، بدعوة من "الحملة الشبابية لإنهاء الانقسام والاحتلال"، تضامناً مع أبناء قطاع غزة واستنكاراً للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال بحقهم، وتضامناً أيضاً مع الشعب السوري الذي يتعرض للقمع بنيران الجيش السوري وأجهزة النظام الأمنية (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٢/٨/٢٠١١).

وفي المقابل، وبعد صمت أشهر إزاء جرائم كتائب القذافي بحق الشعب الليبي، أعلن الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، بعد دخول الثوار مدينة طرابلس، في بيان مقتضب، أن "دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، تعلنان اعترافهما بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، متمنيتين للشعب الليبي الازدهار والعودة للحياة الطبيعية بأسرع وقت ممكن، مؤكدين احترام الشعب الليبي وإرادته ونضاله من أجل الحرية والازدهار" (وكالة "وفا"، ٢٢/٨/٢٠١١). ■

.....

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً

.....